



ورقة بحثية

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

العوامل المحددة للطلب على العملة الأجنبية في العراق (دراسة تحليلية قياسية للمدة 2004-2022)

د. باسم عبد الهاادي حسن
د. مصطفى كامل رشيد



عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليةٍ لقضايا معقدة تهمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كتائها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

العوامل المحددة للطلب على العملة الأجنبية في العراق (دراسة تحليلية قياسية للمدة 2004-2022)

د. باسم عبد الهادي حسن*
د. مصطفى كامل رشيد*

مقدمة:

تعد نافذة بيع العملة الأجنبية، والتي بدأت عملها بطريقة مزاد للعملة (currency auction)، إحدى الأدوات المباشرة التي تعتمد其 البنوك المركزية في الاقتصادات الناشئة للتدخل في سوق الصرف، وذلك للحفاظ على استقرار سعر الصرف؛ وبالتالي المستوى العام للأسعار، وهذا ما عمل به البنك المركزي العراقي منذ العام 2004، وقد أثارت هذه الأداة جدلاً واسعاً سواء على المستوى الأكاديمي أو الرقابي والتنفيذي وحتى الشعبي، والذي كان يشتهر بين الحين والآخر لا سيما مع اتساع الفجوة بين السعرين الرسمي والسوقية لسعر الصرف.

لقد مرت تجربة اعتماد النافذة في العراق خلال المدة قيد الدراسة بمراحل عددة سواء من حيث آلية العمل أو الفعالية وكذلك التنظيم، وهذه المراحل تطورت بمرور الوقت لتعكس التطورات التي رافقت الاقتصاد العراقي وما نتج عنها من تغيرات في جانب العرض والطلب للعملة الأجنبية، ليتقلل الأثر فيما بعد لعدد من المؤشرات، بما فيها جانب الميزانية العمومية للبنك المركزي وحجم الاحتياطيات الأجنبية؛ ومن ثم كل المؤشرات ذات الصلة، لا سيما المستوى العام للأسعار.

يهدف البحث إلى رصد وتحليل العوامل المؤثرة في الطلب على نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2022) وهو ما يمكن أن يساعد صناع القرار في معرفة درجة واتجاه تأثير تلك التغيرات في النافذة، من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تدعم استقرار الأسعار وسعر صرف العملة المحلية تحديداً.

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هنالك طلباً ضمنياً على العملة الأجنبية في السوق الرسمي ناجم عن الطلب في السوق غير الرسمي. وتبحث هذه الفرضية ضمن العراق بوصفه النطاق المكاني للبحث وللمدة الزمنية (2004-2022)، ومن أجل تفصية الموضوع، فقد قسمت الدراسة على عدد من المحاور، تضمن المحور الأول، السوق الرسمي للعملة الأجنبية في العراق: الخلفيات والمسار، فيما جاء المحور الثاني، ليبحث دوافع الطلب على العملة الأجنبية في السوق الرسمي، أما المحور

* البنك المركزي العراقي
* كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة المستنصرية

الثالث، فقد تناول قياس دوافع الطلب على العملة الأجنبية في السوق الرسمي، وخصص الرابع للتنبؤ بالطلب على العملة الأجنبية في السوق الرسمي، وانتهت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: السوق الرسمي للعملة الأجنبية في العراق: الخلفيات والمسار.

تمثل السوق الرسمي للعملة الأجنبية في العراق بما يعرف بنافذة بيع العملة الأجنبية (مزاد العملة سابقاً)، وهي تعد إحدى الأدوات المباشرة التي تعتمد其ها بعض الاقتصادات الناشئة (التي تتصف بما يعرف بالضحلة المالية financial shallowness)، للتدخل في سوق الصرف، وذلك للحفاظ على استقرار سعر الصرف؛ وبالتالي المستوى العام للأسعار (باعتبار سعر الصرف مثبّتاً اسمياً للأسعار Nominal Anchor)، عادةً ما تكون هذه الأداة (النافذة) على شكلين من حيث التدخل: الأول هو ذو الاتجاهين (Tow side)، أي أن يدخل البنك المركزي بائعاً أو مشرياً للعملة الأجنبية، أما الشكل الثاني فهو ذو اتجاه واحد (One side) وفيه يكون البنك المركزي بائعاً للعملة الأجنبية فقط.

لقد بدأ البنك المركزي العراقي العمل بنافذة بيع العملة الأجنبية منذ الرابع من شهر تشرين الأول / أكتوبر عام 2003، والتي عملت في بدايتها بطريقة مزاد للعملة (currency auction)، حيث تم تشكيل لجنة لإدارة المزاد يتم تغيير أعضائها كل ثلاثة أشهر (ومن ثم كل ستة أشهر)، واستمر العمل بذلك حتى بداية 2012، حيث تم إنشاء قسم متخصص بنافذة بيع العملة الأجنبية . وخلال سنوات عملها، يمكن القول إن نافذة بيع العملة في العراق مرت بمراحلتين: الأولى امتدت لغاية عام 2013، إذ كانت باتجاهين أي أن البنك المركزي كان يدخل بائعاً أو مشرياً وحسب مقتضيات السياسة النقدية (على الرغم من أن عملية الشراء كانت نادرة جداً)، أما المرحلة الثانية، أي بعد عام 2013 ولغاية الآن، فقد كانت باتجاه واحد، إذ دخل البنك المركزي فيها بائعاً للعملة الأجنبية فقط (باستثناء مشتريات وزارة المالية).

إن سوق الصرف الرسمي في العراق (سيما في المرحلة الثانية) يمكن وصفها بأنها سوق احتكار تام (Monopoly)، حيث تحكر وزارة المالية (الحكومة) عرض العملة الأجنبية؛ نظراً لاحتلال الهيكل الاقتصادي وأحاديته في الاعتماد على مصدر وحيد كما هو الحال في معظم الدول الريعية، وإذ تبادل وزارة المالية معظم العوائد من الدولار مع البنك المركزي للحصول على الدينار العراقي (مع

بقاء جزء من تلك العوائد لدى وزارة المالية لتفعيلية الاستيرادات الحكومية) يقوم المركزي ببيع يومي (تقريباً) للعملة الأجنبية إلى القطاع الخاص بالسعر الرسمي المعلن.

لقد سعت النافذة إلى تحقيق جملة من الأهداف المباشرة وغير المباشرة منها وبشكل رئيس هو تمويل الاستيرادات من السلع والخدمات، بالإضافة إلى القضاء على تعدد أسعار الصرف التي ولدتها حقبة الحصار والحروب، حتى بلغت عام 2003 عدد (17) سعر صرف رسمي وموازي، فضلاً عن ذلك فقد تم اعتماد نافذة بيع العملة الأجنبية (المرحلة الثانية تحديداً) لتحقيق عدد من الأهداف الأخرى (غير المباشرة)، إذ أصبحت أداة مهمة لتعقيم عرض النقد (Sterilization) وسحب فائض السيولة، وبالتالي التأثير إيجاباً على المستوى العام للأسعار عبر المثبت الاسمي المعتمد (سعر الصرف) لا سيما في ظل عدم فاعلية قناعة سعر الفائدة لأسباب عديدة تتعلق بشكل رئيس بالثقة المصرفية والتوقعات ومخاطر السوق.

لقد صدرت العديد من التعليمات المنظمة لعملية بيع وشراء العملة الأجنبية عبر النافذة موجهة للمصارف، بدأت بتعليمات رقم (11) لعام 2006، وكانت تعليمات بسيطة جداً، تطورت لاحقاً بموجب التعليمات رقم (26) لسنة 2009، واستمر العمل بتعديل التعليمات وفقاً للتطورات الاقتصادية وال الحاجة إلى تعزيز ضوابط عملية التحويلي الخارجي، فضلاً عن توازن سوق العملة. وقد شهد العام 2011 صدور تعليمات استيراد المصارف المجازة للعملة الأجنبية (رقم 4 لسنة 2011)، حيث تم السماح لتلك المصارف ولأول مرة باستيراد العملة الأجنبية من خارج العراق وبموافقة البنك المركزي العراقي، وقد نصت التعليمات على أن يكون إدخال العملة المستوردة عن طريق مطار بغداد، ويتحقق للمصرف استيراد كمية من العملة الأجنبية بما لا يزيد عن (20%) من رأس ماله واحتياطياته سنويأً، وقد جاءت هذه التعليمات لتحقيق حالة التوازن في العرض والطلب على العملة الأجنبية (الطلب النقدي) في السوق المحلية.

أصدر البنك المركزي تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الأجنبية خلال عام 2015، تقضي بتعزيز أرصدة المصارف الراغبة بالشراء لدى مراسليها في الخارج لتمويل العمليات المصرفية المسموح بها قانوناً، وذلك لضمان استقرار السعر وتمويل التجارة والعمليات الأخرى، كما وجه المصارف بتطبيق مبدأ (اعرف زبونك KYC) لضمان السلامة القانونية والمصرفية من حيث مبيعات ومشتريات الدولار لمختلف الأغراض، وذلك بالتعاون بين الوحدات المتوفرة في المصارف كالرقابة الداخلية ومراقب الامثال ومكافحة غسل الأموال لقيام بدورها والإبلاغ عن أي معاملة يشتبه بها.

لقد ركزت هذه التعليمات على عملية تعزيز الأرصدة للمصارف في الخارج من خلال إيداع ما يقابل المبالغ المطلوبة بالدينار العراقي قبل (15) يوماً من تاريخ التقديم، وتضمنت التعليمات أن يقدم المصرف مع الطلب التعزيزى اللاحق كشفاً تفصيلياً يبين المبالغ المستخدمة التي تم تحويلها إلى زبائنه، كما أضافت هذه التعليمات فقرة تتعلق بالحد المسموح به من عملية البيع النقدى للمواطنين والموفدين بواقع (3000 دولار) شهرياً وكذلك التحويلات للمقيمين في الخارج بواقع (5000 دولار) شهرياً.

في عام 2017 أصدر البنك المركزي تعليمات جديدة، والمختلف فيها أن هذه التعليمات أكدت بشكل كبير على عمليات التدقيق والتحقق من أسماء الزبائن من خلال القوائم الصادرة من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAQ) وقوائم الحضر الدولية وأسماء المدرجين في القوائم السوداء أو المضطربين لدى البنك المركزي العراقي، وقد تم إجراء تعديل بسيط على هذه التعليمات خلال عام 2019.

تم إصدار تعليمات جديدة خلال عام 2021 لبيع وشراء العملة الأجنبية، تضمنت المزيد من التشدد في تقديم الوثائق والكشفوفات، فضلاً عن التأكيد من المستفيد النهائي للتحويل، وقد ألمت هذه التعليمات المصارف بتزويد الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للجمارك، فضلاً عن البنك المركزي بالكشفوفات الإلكترونية الخاصة بتفاصيل المبالغ المباعة لأغراض التعزيز الخارجي، كما أكدت على تطبيق المصارف مبدأ «اعرف زبونك» (KYC).

ثانياً: دوافع الطلب على العملة الأجنبية في السوق الرسمي.

لقد حددت تعليمات بيع وشراء العملة الأجنبية لعام 2015 ولأول مرة المعاملات المسموح بتمويلها من أرصدة المصارف في الخارج من خلال (13) فقرة شملت تحويلات العراقيين والأجانب يمكن عدتها دوافع للطلب على العملة الأجنبية في السوق الرسمي، نجملها بالآتي:

1. التجارة الخارجية (السلع والخدمات).
2. المدفوعات المستحقة ذات الصلة بالتسهيلات المصرفية والائتمانية.
3. المدفوعات المستحقة للاستثمارات الأجنبية (الحقيقية والمالية) المتحققة في الداخل.
4. التحويلات المتعلقة بتأمين نفقات المعيشة لل العراقيين المقيمين في الخارج وتحويلات رواتب المتقاعدين في الخارج.
5. تحويلات الطلبة الدارسين في الخارج والتحويلات لأغراض العلاج.
6. التعويضات التي تقرها الجهات الرسمية للأجانب.
7. التحويلات عن معاملات بيع العقارات المسجلة في العراق.

تم مراجعة وتعديل هذه المعاملات في التعليمات الصادرة عام 2017، وأضيف لها الطلبات التي ترد إلى البنك المركزي من المؤسسات الحكومية والعامة عن احتياجاتها التي لا يوجد لها تخصيص في الموازنة العامة الاتحادية، أو التي لا تستطيع تلبيتها من المصادر الرسمية.

لقد أكدت تعليمات بيع وشراء العملة الأجنبية لعام 2021 المعاملات المسموح بها والمذكورة في التعليمات السابقة، مع إضافة فقرة خاصة بتعزيز أرصدة المصارف وشركات الدفع الإلكتروني (التي تمتلك عضوية رئيسة) لحسابات التسوية الرئيسية أو الفرعية لدى مصرف جي بي مورغان لتسوية التزاماتها مع شركات البطاقة العالمية (فيزا، ماستر كارد) وبطلب منفرد.

السؤال المهم: هل هناك معاملات أخرى غير مسموح بها؟ يمكن أن تمثل دوافع للطلب على العملة الأجنبية في السوق السوداء أو السوق الموازي؟ وإذا كان الجواب نعم، فإن السؤال الأهم: من أين يتم تلبية الطلب في السوق السوداء؟

تُعد الحكومة المصدر الوحيد للدولار في العراق (محكمة العملة الأجنبية). لذا، يحمل الطلب على العملة الأجنبية في السوق الرسمي (نافذة بيع العملة الأجنبية) في طياته، ضمنياً، طلباً ناجماً عن الطلب في السوق غير الرسمي (السوق الموازي أو السوداء). وبالتالي، تشمل دوافع الطلب على العملة الأجنبية في السوق الرسمي، والتي تتمثل في المحددات الرئيسية المذكورة أعلاه، محددات غير معلنة (ضمنية) ناجمة عن دوافع الطلب في السوق غير الرسمي. من هذه الدوافع المضاربة (لاسيما في أوقات الأزمات واتساع الفجوة بين السعرين)، والتحوط وتسوية المعاملات، فضلاً عن الطلب لأغراض الاستيرادات غير المصرح بها لأسباب كثيرة، سواء لسلع متنوعة أو تحريراً من الضرائب، أو بفعل تعدد الإجراءات المؤسسية في دوائر الضرائب أو القطاع المصرف.

لقد استحوذت هذه العوامل على جزء من مبيعات نافذة العملة الأجنبية، وهذه بالتأكيد من الأسباب التي تقف خلف الفجوة بين السعرين الرسمي والسوقي لسعر الصرف التي تزداد (الفجوة) كلما تم تقييد عملية البيع من حيث الإجراءات والمتطلبات أو كمية المبيعات أو الاثنين معاً ضمن عمل النافذة الأمر الذي يصعب عملية تسرب بعض مبيعات الدولار من السوق الرسمي لتغطية الطلب في السوق غير الرسمي، ومن الجدير بالإشارة أن دوافع الطلب في السوق غير الرسمي لم تكن نتيجة لوجود نافذة بيع العملة الأجنبية، وإنما ملدة سابقة لها ولعوامل ولدتها ظروف الحرب والحصار في العقود الأخيرين من القرن الماضي وما نجم عنها من تضخم جامح هزت ثقة الجمهور بالعملة المحلية.

بدوره، سعى البنك المركزي جاهداً لإعادة بناء الثقة بالدينار العراقي من جديد على مدى السنوات الماضية، وعلى الرغم من نجاحه إلى حد كبير في ذلك، إلا أن التحديات التي شهدتها سنوات الدراسة، لا سيما الأزمات الأمنية والاقتصادية، وما رافقها من تغير بعض المصارف، فضلاً عن عدم ضبط المنافذ الحدودية الرسمية وسوء إدارتها، وكذلك وجود المنافذ غير الرسمية، كل ذلك كان يحول دون الوصول إلى الهدف المنشود في القضاء على ظاهرة الدولة بشكل نهائي. الأمر الذي غذى وجود السوق غير الرسمي للعملة، والذي أثر بشكل واضح على سعر الصرف.

الجدول (1) أدناه يوضح الدوافع الرئيسية للطلب على العملة الأجنبية (الدولار) في العراق، من خلال محددات السوقين (الرسمي وغير الرسمي) حيث تؤثر محددات السوق غير الرسمي على الطلب في السوق الرسمي بشكل ضمني.

جدول (1): الدوافع الرئيسية للطلب على الدولار في العراق.

السوق الرسمي	السوق غير الرسمي	ت
الاستيرادات (غير المصرح بها)	الاستيرادات (السلع)	1
الدولرة (التسوية والتحوط)	السفر (الخدمات)	2
المضاربة (هامش السعر)		3
التحويلات		4

المصدر: من عمل الباحثين.

ثالثاً: قياس دوافع الطلب على العملة الأجنبية في السوق الرسمي.
ما جاء في أعلاه تمت صياغة نموذج البحث على النحو الآتي

$$(1) Y_t = \gamma_0 + \gamma_1 X_1 + \gamma_2 X_3 + \gamma_3 X_{32 \times 2} + \gamma_4 X_{4 \times 4} + \gamma_5 X_5 + U_t$$
 حيث: (Y) مبيعات النافذة، (X1) إجمالي الاستيرادات، (X2) معدل التضخم، (X3) إجمالي الودائع المصرفية، (X4) الإنفاق الحكومي التشغيلي، (X5) فرق سعر الصرف الموازي عن سعر الصرف الرسمي.

1. نتائج قياس النموذج.

- فحص استقرارية السلالسل الزمنية للنموذج

تم إجراء فحص استقرارية السلالسل الزمنية الخاصة بمتغيرات النموذج، وكانت النتائج على النحو الآتي:

Table 2: Phillips–Perron Stationary Test

Very.	Pro.					
	Level			1 deff.		
	Intercept	TO Int.	Non	Intercept	T& Int.	Non
Y	0.1	0.8	0.8	0.1	0.5	0.02**
X1	0.1	0.3	0.6	0.000**	0.003*	0.0000*
X2	0.5	0.6	0.09***			
X3	0.8	0.6	0.9	0.06***	0.2	0.08***
X4	0.5	0.4	0.8	0.005*	0.02**	0.0007*
X5	0.4	0.7	0.3	0.014*	0.005*	0.0009*

(10%==***, 5%==**, 1%==*). **Source: R Reviews 12 Results**

وفقاً للجدول (2) فإن اختبار الاستقرارية يؤكد وجود فقط سلسلة زمنية واحدة مستقرة عند المستوى وهي معدل التضخم (X2) والتي استقرت بصيغة بدون الحد الثابت، وبذلك تم رفض فرضية عدم قبول الفرض البديل لعدم وجود جذر وحدة في هذه السلسلة الزمنية، أما باقي السلالسل الزمنية (Y, X1, X2, X3, X4) فقد كانت غير مستقرة عند المستوى وبكلفة صيغ الاختبار، لذا تم قبول فرضية عدم وجود جذر الوحدة، وتم إجراء الفرق الأول لها، وقد تبين استقرارها بعد ذلك، مما يعني أن السلالسل الزمنية الخاصة بنموذج البحث قد أصبحت مستقرة عند درجة تكامل (1) وهو ما يمهد لاستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

Table 3: ARDL Long Run & Short Run Form and Test Bounds

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.1	2.01	10%	9.6	F-statistic
3.63	2.45	5%	3	k
4.16	2.87	2.5%		
4.84	3.42	1%		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0208	2.658502	0.185215	0.492394	X1
0.0307	2.447710	0.130896	0.320395	X4
0.2482	1.213735	0.065333	0.079297	X5

ECM Regression

0.0000	-6.946491	0.092994	-0.645980	CointEq(-1)*
--------	-----------	----------	-----------	--------------

.Source: Eviews 12 Results

- اختبار الحدود والمعلمات طويلة وقصيرة الأجل

يؤكد اختبار الحدود (Bound Test) وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل (علاقة تكامل مشترك) بين العوامل المستقلة والمتغير التابع لنموذج البحث، وذلك بدلالة قيمة (F-Statistics) التي بلغت (6.8) وهي أعلى من الحدود العليا (UCB) عند مستوى معنوية (5%). لذا يرفض فرض العدم، ويقبل الفرض البديل. وإن اختبار معلمات طويلة الأجل كانت معنوية عند الفرق الأول بدلالة الاحتمالية التي كانت أقل من (5%). أما اختبار معلمة تصحيح الخطأ غير المقيد، فقد كانت سالبة ومعنوية عند مستوى الاحتمالية (5%)، ما يعني أن (0.64%)، من أخطاء الأجل القصير يجري تصحيحها في وحدة الزمن أي (تقريباً في سنة وخمسة أشهر) (1.5) من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

- نتائج اختبار نموذج (ARDL)

جاءت نتائج النموذج والمبنية في المعادلة رقم (2) على النحو الآتي:

$$Y = 0.22X1 + 0.2X4 + 0.14X5_{t-1} \dots \dots \dots \quad (2)$$

إذا تغيرت الاستيرادات (X1) بمقدار (1%) فإن ذلك يؤدي إلى تغير مبيعات الدولار الأمريكي في نافذة بيع العملة بمقدار (22%) بنفس الاتجاه وهو معنوي عند مستوى احتمالية (5%)، أما الإنفاق الحكومي التشغيلي (X4) فإن تغيراً بمقدار (1%) يؤدي ذلك إلى تغير مبيعات الدولار الأمريكي في نافذة بيع العملة بمقدار (20%) بنفس الاتجاه وهو معنوي عند مستوى احتمالية (10%)، وإن تغير فرق سعر الصرف الموازي عن سعر الصرف الرسمي (X5) بمقدار (1%) فإن ذلك يؤدي إلى تغير مبيعات الدولار الأمريكي في نافذة بيع العملة بمقدار (14%) بنفس الاتجاه وهو معنوي عند مستوى احتمالية (5%).

- نتائج الاختبارات الإحصائية والقياسية للنموذج

جاءت الاختبارات الإحصائية جميعها سليمة إذ كانت المتغيرات المستقلة جميعها معنوية بدلالة اختبار (T) ومستوى الاحتمالية الأقل من (0.05). وإن معامل التفسير () قد بلغ (95%)، مما يشير إلى القوة التفسيرية العالية للنموذج من حيث مقدرة المتغيرات المستقلة في تفسير تقلبات المتغير المعتمد. وإن كافة الاختبارات القياسية أيضاً جاءت جيدة، وتشير إلى خلو النموذج منها

وفقاً للملحق الإحصائي، إذ يشير اختبار (Variance Inflation Factors) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الخططي، وأن قيمة احتمالية إحصائه في اختبار (Breusch- Godfrey Serial Correlation LM Test) كانت (0.2) وهي أعلى من (5%) مما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، وأن قيمة احتمالية إحصائه في اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey :Heteroskedasticity Test) كانت (0.13) وهي أعلى من (5%)، مما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين. أما اختبار (CUSUM) فقد أشار إلى استقرارية النموذج بكماله، وقد بلغت قيمة اختبار تايل (0.003) وهي قريبة جداً من الصفر، ما يعني أن النموذج يتمتع بقدرة تنبؤية عالية. ويشير اختبار (Jarque-Bera) بأن التوزيع طبيعي للباقي، وأشار اختبار (CUSUM-Square) أيضاً إلى استقرار النموذج بكماله.

2. تفسير النتائج.

من خلال تحليل النتائج التي خرج بها النموذج المعد لهذه الدراسة، يتضح أن هناك ثلاثة عوامل رئيسة تتحكم بالطلب على العملة الأجنبية؛ وبالتالي تؤثر على مبيعات النافذة، هذه العوامل هي الاستيرادات والنفقات التشغيلية للميزانية العامة والفجوة بين السعرين الرسمي والسوقى لسعر الصرف.

هذه النتائج كانت متطابقة مع المعطيات الاقتصادية، إذ تشكل الاستيرادات عاملاً مهماً في بنود ميزان المدفوعات، وهي تربو على (20%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للعراق كمتوسط على مدار العقددين الماضيين. وفقاً للبيانات الرسمية المعلنة، لذا تمثل الاستيرادات طلباً مباشراً على العملة الأجنبية، وتعتبر محدداً رئيسياً للسوق الرسمي.

أما النفقات الحكومية التشغيلية، فهي تمثل طلباً غير مباشر على العملة الأجنبية من خلال الطلب على السلع؛ وبالتالي على الاستيرادات (نتيجة قصور العرض المحلي)، فضلاً عن ذلك فإن النفقات التشغيلية (لا سيما الرواتب والأجور) تولد طلباً غير مباشر (ضمني) على العملة الأجنبية في النافذة، وذلك لأغراض التحوط، أما العامل الثالث والمتمثل بالفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسوقى، فهو يؤثر على مبيعات نافذة بيع العملة بشكل غير مباشر ولسبب رئيسي يتمثل بالمضاربة، والتي تزداد كلما ازدادت تلك الفجوة.

رابعاً: التنبؤ بالطلب على العملة الأجنبية في السوق الرسمي

من أجل التنبؤ بأثر العوامل المحددة للطلب على نافذة بيع العملة الأجنبية حتى عام 2030، تم اعتماد الانحدار بأخطاء تتبع نموذج ARIMA (1,1,2) وإن النتائج التي تم التوصل إليها كانت على النحو الآتي:

معادلة النموذج:

ونتائج التنبؤ كانت على النحو الآتي:

Point	Forecast	L	U
2023	56.99516	49.59707	64.39324
2024	57.58613	42.97254	72.19973
2025	53.71002	34.47753	72.94251
2026	53.53877	31.18781	75.88973
2027	57.60503	31.77419	83.43588
2028	61.33536	30.80697	91.86375
2029	62.42799	26.58273	98.27324
2030	62.57126	21.56625	103.57627

يتضح من نتائج التنبؤ أن العوامل التي تم رصدها من حيث التأثير في الطلب على نافذة بيع العملة الأجنبية (الاستيرادات، النفقات التشغيلية، فجوة سعر الصرف) سوف تؤثر في الطلب على النافذة على نحو متذبذب، ونتائج تشير إلى أن الطلب سيشهد ارتفاعاً عام 2023، حيث من المتوقع

أن يبلغ (56.9) مليار دولار وأنه سوف يرتفع عام 2024 ليصل إلى (57.5) مليار دولار، ولكنه سوف ينخفض عام 2025 ليصل إلى (53.7) مليار دولار بفعل تأثيره بالعوامل المحددة له وفق النموذج، وسوف يتذبذب ليصل عام 2029 إلى (62.4) مليار دولار وفي عام 2030 من المتوقع أن يصل إلى (62.5) مليار دولار.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. هنالك تفاعل بين دوافع الطلب في السوق الرسمي ودوافع الطلب في السوق غير الرسمي تؤثر في المحصلة النهائية على نافذة بيع العملة الأجنبية؛ وبالتالي على سعر الصرف.
2. العوامل الأكثر تأثيراً على نافذة بيع العملة الأجنبية تتمثل بالاستيرادات والنفقات التشغيلية وفجوة سعر الصرف.
3. توصلت الدراسة إلى أن الطلب على العملة الأجنبية سيشهد تذبذباً واضحاً خلال السنوات الخمس القادمة بفعل العوامل المؤثرة، ولكنه سيرتفع ليصل إلى (62.5) مليار دولار عام 2030.

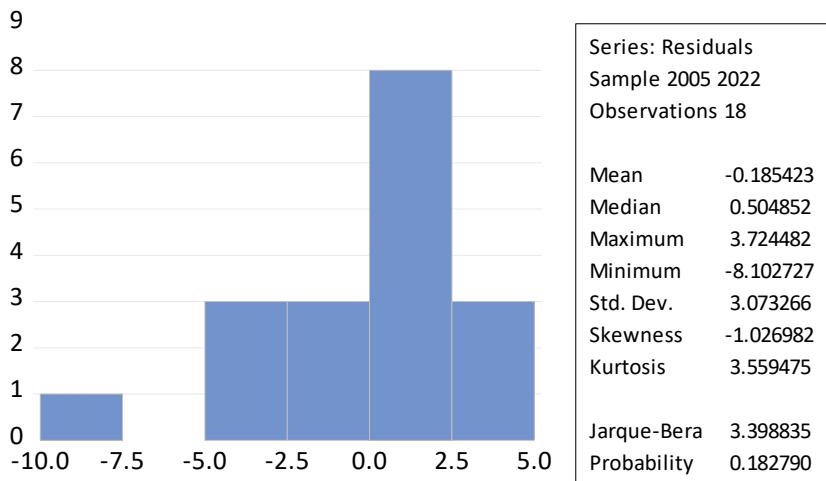
التوصيات

- 1- إن معالجة فجوة سعر الصرف تتطلب الأخذ بنظر الاعتبار أثر دوافع الطلب الكلية (في السوق الرسمي والسوق غير الرسمي).
- 2- إن عملية الحفاظ على الاحتياطيات الأجنبية في البنك المركزي العراقي تتطلب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، لا سيما في إعادة هيكلة النفقات التشغيلية وتفعيل دور النفقات الاستثمارية.
- 3- الاهتمام بدراسة البيانات الخاصة بنافذة بيع العملة الأجنبية ومتابعتها لأهميتها وأثرها الكبير على العديد من المؤشرات الاقتصادية.

الملاحق

أولاً: الملحق الإحصائي

اختبار التوزيع الطبيعي



اختبار الارتباط الخطى

Variance Inflation Factors		
Date: 11/09/23 Time: 09:17		
Sample: 2004 2022		
Included observations: 18		
Uncentered	Coefficient	
VIF	Variance	Variable
40.37623	0.020322	Y(-1)
18.78730	0.006853	X1
13.74970	0.005395	X1(-1)

47.70519	0.012635	X4
11.20682	0.004041	X5
7.562925	0.002804	X5(-1)

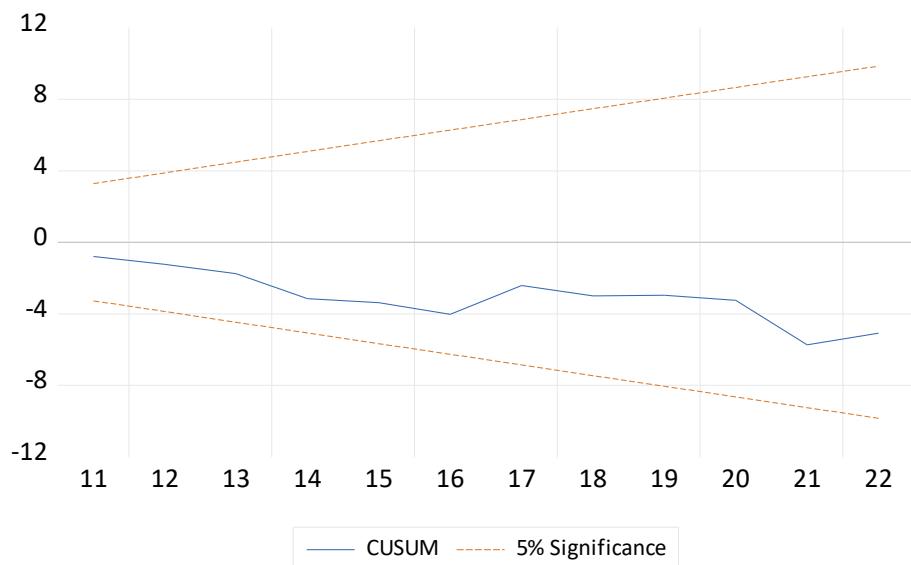
اختبار الارتباط الذاتي

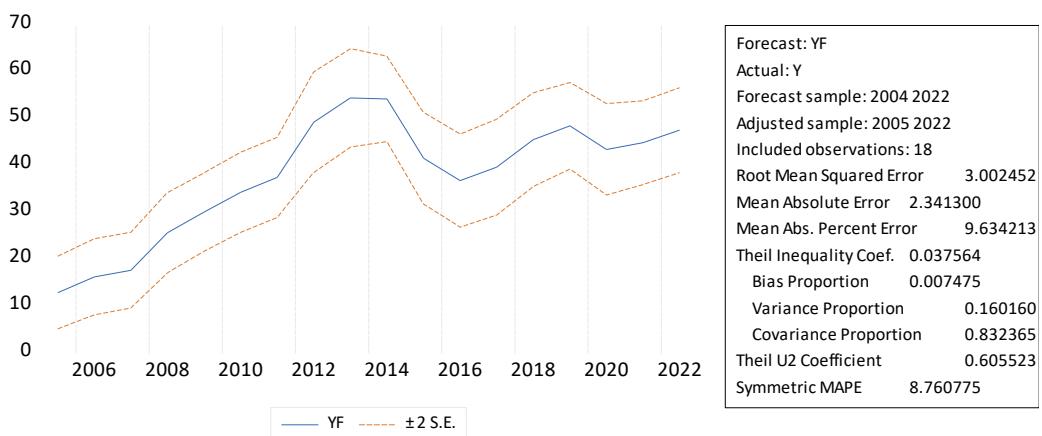
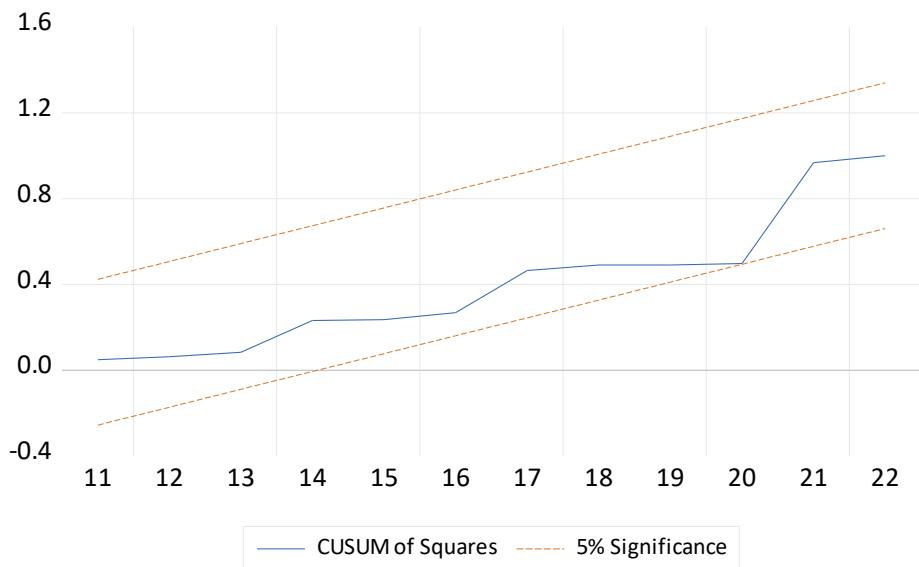
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
0.8049	Prob. F(2,10)	0.221797	F-statistic
0.6823	Prob. Chi-Square(2)	0.764556	Obs*R-squared

اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity			
0.9882	Prob. F(6,11)	0.136714	F-statistic
0.9744	Prob. Chi-Square(6)	1.249134	Obs*R-squared
0.9926	Prob. Chi-Square(6)	0.779525	Scaled explained SS





Source: Eviews 12 Results.

ثانياً: ملحق البيانات.

years	y	x1	x2	x3	x4	x5
2004	5	21.3	27	5.9	19	3
2005	9.6	23.5	37	7.4	18.4	3
2006	11.2	22	53	11.5	23.8	8
2007	16	19.6	30.8	20.9	26.1	11
2008	26	35	2.7	28.9	43.8	10
2009	34	41.5	-2.8	33	39.2	12
2010	36.2	43.9	2.4	40.9	46.6	15
2011	39.8	47.8	5.6	48	52.1	26
2012	48.6	95	6.1	53.2	59.7	67
2013	55.8	53.8	1.9	59.1	61.9	66
2014	54.5	49.8	2.2	63.6	66.9	48
2015	44.3	40.3	1.4	55.1	44.4	80
2016	33.5	29.1	0.5	52.8	43.3	93
2017	42.2	32.2	0.2	56.6	49.8	74
2018	47.1	38.9	0.3	65	56.7	26
2019	51.1	49.4	-0.2	69.5	73.9	14
2020	44.1	40.9	0.6	71.2	69.5	42
2021	37.1	40.8	6	66.3	62.1	24
2022	46.8	55.2	4.9	89	72.3	32

years	logy	logx1	logx2	logx3	logx4	logx5
2004	1.609438	3.058707	3.295837	1.774952	2.944439	1.098612
2005	2.261763	3.157	3.610918	2.00148	2.912351	1.098612
2006	2.415914	3.091042	3.970292	2.442347	3.169686	2.079442
2007	2.772589	2.97553	3.427515	3.039749	3.261935	2.397895
2008	3.258097	3.555348	0.993252	3.363842	3.779634	2.302585
2009	3.526361	3.725693	-	3.496508	3.668677	2.484907
2010	3.589059	3.781914	0.875469	3.71113	3.841601	2.70805
2011	3.683867	3.867026	1.722767	3.871201	3.953165	3.258097
2012	3.883624	4.553877	1.808289	3.974058	4.089332	4.204693
2013	4.021774	3.985273	0.641854	4.079231	4.12552	4.189655
2014	3.998201	3.908015	0.788457	4.152613	4.203199	3.871201
2015	3.790985	3.696351	0.336472	4.00915	3.793239	4.382027
2016	3.511545	3.370738	-0.69315	3.966511	3.768153	4.532599
2017	3.74242	3.471966	-1.60944	4.036009	3.908015	4.304065
2018	3.852273	3.660994	-1.20397	4.174387	4.037774	3.258097
2019	3.933784	3.89995	-	4.241327	4.302713	2.639057
2020	3.78646	3.71113	-0.51083	4.265493	4.241327	3.73767
2021	3.613617	3.708682	1.791759	4.19419	4.128746	3.178054
2022	3.845883	4.010963	1.589235	4.488636	4.280824	3.465736

CBI Purchases of FX from MOF	CBI Sales of FX	Period
900	287	2003
10,800	4,981	2004
10,600	9,649	2005
18,000	11,174	2006
26,700	15,980	2007
45,500	25,868	2008
23,000	33,990	2009
41,000	36,171	2010
51,000	39,798	2011
57,000	48,649	2012
62,000	55,678	2013
47,515	54,463	2014
32,450	44,304	2015
25,653	33,524	2016
40,355	42,200	2017
52,229	47,133	2018
58,851	51,125	2019
30,730	44,080	2020

مشتريات ومبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية للمدة (2003-2020) (مليون دولار)

المصادر

- 1 - د. محمود محمد داغر، ابحاث في السياسة النقدية المعاصرة في العراق، مؤسسة ثائر العصامي، العراق، بغداد، 7102، ص 762.
- 2 - وليد عيدى عبد النبي، ادارة واستخدام الاحتياطيات الأجنبية في البنوك المركزية: نافذة بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي انماذجاً، العراق ، بغداد، 0202، ص 931.
- 3 - المصدر السابق نفسه، ص 161.
- 4 - <https://cbi.iq/news/section>
- 5 - المصدر السابق نفسه.
- 6 - المصدر السابق نفسه.
- 7 - المصدر السابق نفسه.